

† ◊ ΧΗΛΕ† Ι ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ◊Σ◊Ι

◊ ΘΖΖΕΣ Ι ΕΣΣΕΥ◊ ◊



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 26 دجنبر 2017

العدد 533

في هذا العدد

- 02..... اجتماعات وقرارات المكتب
- 10..... الرقابة البرلمانية
- 12..... أعمال اللجان الدائمة
- 13..... برنامج اجتماعات اللجان الدائمة
- 14..... أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية

■ اجتماع رقم 2017/47

ليوم الاثنين 18 دجنبر 2017

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 18 دجنبر 2017 اجتماعا برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد عبد الصمد قيوج، وحضور الأعضاء السادة:

- عبد الاله الحلوطي : الخليفة الثاني للرئيس؛
- حميد كوسكوس : الخليفة الثالث للرئيس؛
- نائلة مية التازي : الخليفة الخامس للرئيس؛
- رشيد المنباري : محاسب المجلس؛
- العربي الحرشي : محاسب المجلس؛
- أحمد تويزي : أمين المجلس؛
- محمد عدال : أمين المجلس.

■ فيما اعتذر عن الحضور السادة:

- عبد القادر سلامة : الخليفة الرابع للرئيس؛
- عبد الوهاب بلفقيه : محاسب المجلس؛
- أحمد لخريف : أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ التشريع:

← قرار رقم **2017/47/01** بإحالة مشروع قانونين أحيلوا على المجلس من مجلس النواب على اللجان الدائمة قصد الدراسة والمصادقة عليهما. وهما:

• مشروع قانون تنظيمي رقم **21.17** بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم **02.12** المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين **49** و **92** من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم **1.12.20** بتاريخ **27** من شعبان **1433** (17 يوليو 2012).

• مشروع قانون رقم **54.17** يقضي بتغيير المادة **15** من القانون رقم **15.95** المتعلق بمدونة التجارة
← قرار رقم **2017/47/02** بدعوة السادة أعضاء لجنة مراجعة النظام الداخلي بمجلس المستشارين والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات والسادة رؤساء للاجتماع يوم **27** دجنبر **2017** من أجل البت في الصيغة النهائية للنظام الداخلي المعدل قبل عرضه على أنظار لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

❖ اللجان الدائمة:

← قرار رقم **2017/47/03** بالموافقة على المهمة الاستطلاعية التي ستقوم بها لجنة الفلاحة حول الماء بجهة درعة تافاللت مع تقليص مدة المهمة وعدد أفرادها.

❖ اللجان النيابية لتقصي الحقائق:

← قرار رقم **2017/47/04** بالموافقة على طلب مجموعة من الفرق لتأجيل اجتماع اللجنة النيابية لتقصي الحقائق في موضوع ترخيص الحكومة لاستيراد النفايات.

❖ اللجنة المؤقتة المكلفة بفحص صرف ميزانية المجلس:

← قرار رقم **2017/47/05** بالموافقة على طلب رئيس اللجنة المؤقتة المكلفة بفحص ميزانية المجلس برسم سنة **2017** قصد تزويدها بفضاءات الاشتغال ومستلزمات العمل ومدتها بالجدول المفصلة لنفقات المجلس وكذا تقرير محاسبي المجلس حول صرف ميزانية **2017**.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم **2017/47/06** بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء **19** دجنبر **2017** التي ستأسسها الخليفة الخامس للرئيس السيد نائلة مية التازي والسيد محمد عدال كأمين للجلسة.

❖ العلاقات الخارجية والتعاون والشراكة:

← قرار رقم **2017/47/07** بالموافقة على احتضان مجلس المستشارين لأشغال اجتماع الشبكة البرلمانية حول سياسات الهجرة على المستوى الجهوي وذلك يوم **8** فبراير **2018** بمدينة طنجة مع تكليف المصالح الإدارية بإعداد الأوراق التقنية المتعلقة بهذا الملتقى.

← قرار رقم **2017/47/08** بتكليف الخليفة الخامس للرئيس السيد نائلة مية التازي برئاسة وفد مجلس المستشارين المكون من مستشارين اثنين ومرافق إداري المشارك في أشغال المناظرة المنظمة من قبل برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والتي ستحتضنها دآكار ما بين **12** و **15** فبراير **2018**.

❖ شؤون تنظيمية:

← قرار رقم **2017/47/09** بالدعوة إلى عقد اجتماع موسع يضم رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات ورؤساء اللجان قصد توضيح أهداف ومضمون الاتفاقيتين الموقعيتين مع كل من وكالة المغرب العربي للأنباء والجامعة الدولي للرباط.

← قرار رقم **2017/47/10** بالدعوة إلى عقد اجتماع موسع يضم السادة أعضاء المكتب والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات والسادة رؤساء اللجان قصد تحديد لوائح المستفيدين من برامج التكوين وإعادة التكوين التي ستسهر عليها الجامعة الدولية بالرباط مع تحديد مجالات هذا التكوين وذلك في أفق إعداد دفتر للتحملات.

قضايا للإطلاع

■ علاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية:

- إخبار بتوصل المحكمة الدستورية بمذكرة طعن في القانون رقم **68/17** للسنة المالية **2018** تقدم به نواب فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.

■ اللجان الدائمة:

- برنامج اجتماعات اللجان الدائمة.

■ شؤون تنظيمية:

- حصيلة حضور السيدات والسادة المستشارين خلال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء **12** دجنبر **2017**.

■ العلاقات الخارجية والشراكة والتعاون:

- تقرير مجلس أوروبا بخصوص الشراكة مع المغرب وطلب وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لإبداء الرأي والملاحظات بخصوص هذا التقرير قبل **5** يناير **2018**.
- مشاركة وفد عن مجلس المستشارين في أشغال القمة السنوية للنساء السياسيات الرائدات عبر العالم التي انعقدت بالعاصمة الإيسلندية ريكيافيك في الفترة ما بين **28** و **30** نونبر **2017**.

■ مختلفات:

- تقرير حول اليوم الدراسي الذي نظمه فريق الاتحاد المغربي للشغل حول قانون المالية يوم الأربعاء **15** نونبر **2017**.

■ اجتماع رقم 2017/46
ليوم الثلاثاء 12 دجنبر 2017

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 12 دجنبر 2017 اجتماعا برئاسة رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش ، وحضور الأعضاء السادة :

- | | | | |
|---|-------------------|---|------------------------|
| ■ | عبد الصمد قيوج | : | الخليفة الأول للرئيس؛ |
| ■ | عبد الاله الحلوطي | : | الخليفة الثاني للرئيس؛ |
| ■ | حميد كوسكوس | : | الخليفة الثالث للرئيس؛ |
| ■ | عبد القادر سلامة | : | الخليفة الرابع للرئيس؛ |
| ■ | رشيد المنباري | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ | العربي الحرشي | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ | أحمد تويزي | : | أمين المجلس؛ |
| ■ | محمد عدال | : | أمين المجلس. |

فيما اعتذرت عن الحضور السيدة :

- | | | | |
|---|-------------------|---|------------------------|
| ■ | نائلة مية التازي | : | الخليفة الخامس للرئيس؛ |
| ■ | عبد الوهاب بلفقيه | : | محاسب المجلس؛ |
| ■ | أحمد لخريف | : | أمين المجلس. |

القرارات الصادرة عن الاجتماع

التشريع:

← قرار رقم 2017/46/1 بإحالة مجموعة من مشاريع القوانين التي توصل بها المجلس من مجلس النواب على اللجان الدائمة قصد دراستها والمصادقة عليها. ويتعلق الأمر بـ :

1. مشروع قانون رقم 45.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وأفريقيا 50 (أفريقيا -50 تمويل المشاريع وأفريقيا - 50 تنمية المشاريع) بشأن إنشاء المقر الاجتماعي لأفريقيا 50 فوق تراب المملكة المغربية، الموقع بالدار البيضاء في 29 يوليو 2015 ؛

2. مشروع قانون رقم 43.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر؛

3. مشروع قانون رقم 46.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في المملكة المغربية ووزارة الطاقة والصناعة في دولة قطر؛

4. مشروع قانون رقم 28.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بموسكو في 15 مارس 2016 بين المملكة المغربية وروسيا الاتحادية؛

5. مشروع قانون رقم 31.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون بشأن الأمن الداخلي، الموقع بلشبونة في 20 أبريل 2015 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية؛

6. مشروع قانون رقم 18.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي، الموقع بالرباط في 8 سبتمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية؛

7. مشروع قانون رقم 44.17 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لأفريقيا - 50 تمويل المشاريع وأفريقيا - 50 تنمية المشاريع ، الموقع بالدار البيضاء في 29 يوليو 2015 ؛

8. مشروع قانون رقم **80.16** يوافق بموجبه على الاتفاق

حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع ببروكسيل في **14 يوليو 2016** بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة؛

9. مشروع قانون رقم **42.17** يوافق بموجبه على الاتفاق المنشئ للمركز الدولي لتطبيق الحد

من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (إسبيريد)، الموقع بباريس في **10 ديسمبر 2015**؛

10. مشروع قانون رقم **16.17** يوافق بموجبه على الاتفاق في مجال النقل البحري، الموقع

بالرباط في **8 سبتمبر 2016** بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية؛

11. مشروع قانون رقم **41.16** يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع

بموسكو في **15 مارس 2016** بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية.

❖ الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة:

← قرار رقم **2017/46/2** بتغيير تاريخ انعقاد الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة إلى

يوم الثلاثاء **26 دجنبر 2017**.

❖ العلاقات الخارجية والتعاون والشراكة:

← قرار رقم **2017/46/3** بالموافقة على المشاركة في أشغال المناظرة المنظمة من قبل

برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ما بين **12 و 15 فبراير 2018** بداكار- السنغال.

❖ شؤون تنظيمية:

← قرار رقم **2017/46/4** بتحديد موعد جديد للقاء الذي كان من المقرر عقده ما بين

السادة أعضاء المكتب والسادة رؤساء الفرق والمجموعات والسادة رؤساء اللجان يوم الثلاثاء **26 دجنبر** مباشرة بعد الجلسة الشهرية لمساءلة رئيس الحكومة.

← قرار رقم 2017/46/5 بتحديد موعد جديد

لتدارس المكتب لموضوع استراتيجية المجلس في مجال الدبلوماسية
البرلمانية وذلك يوم الإثنين 25 دجنبر 2017 .

← قرار رقم 2017/46/6 بتأجيل التداول في المخطط التنفيذي لإستراتيجية المجلس في مجال

الموارد البشرية وتصور المكتب لإعادة النظر في طريقة صرف منحة نهاية الدورة إلى الاجتماع المقبل
للمكتب.

← قرار رقم 2017/46/7 بإصدار بيان حقيقة بشأن ما نشرته بعض المنابر الإعلامية من

مغالطات حول أسباب تأخر تشكيل لجنة مراقبة صرف ميزانية مجلس المستشارين.

قضايا للإطلاع

- حصيلة حضور السادة المستشارين خلال الجلسات العامة الماضية .
- مقترحات القوانين التي أبدت الحكومة استعدادها للتفاعل الإيجابي معها .
- انتداب فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب للسيد عبد الإلاه حفطي لعضوية اللجنة المؤقتة لفحص صرف ميزانية المجلس .
- طلب مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل بإحالة السؤال المتعلق بالسياسة العامة على السيد رئيس الحكومة، وموضوعه السياسات الأجرية بالمغرب.

■ جلسة عمومية تخصص لتقديم "الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل

السيد رئيس الحكومة"



طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 26 دجنبر 2017 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال، جلسة عمومية تخصص لتقديم "الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة"، حول موضوعي:

■ السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة
التفاوتات المجالية؛

■ السياسة الأجرية في المغرب.

تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني

المغربي للسياحة.

تبعاً لأحكام الفصل 67 من الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بتسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، افتتح السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين عبر كلمة توجيهية أشغال لجنة تقصي الحقائق الخاصة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة بتاريخ 14 دجنبر 2017 على الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً.

بعد ذلك، تم انتخاب هيكل اللجنة، تحت رئاسة العضو الأكبر سناً طبقاً لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي المذكور أعلاه، والتي أسفرت على الهيكل التالية:

- الحسين العبادي عن فريق العدالة والتنمية : رئيساً للجنة
- رحال مكاوي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية : نائب أول للرئيس
- يوسف محيي عن فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب : نائب ثاني للرئيس
- عبدالإلاه المهاجري عن فريق الأصالة والمعاصرة : مقراً للجنة
- وفاء بلقاضي عن فريق الإتحاد المغربي للشغل : نائبة المقرر
- أما باقي أعضاء اللجنة، فتضم السادة المستشارين الآتية أسماؤهم :
- الحسن سليغوة عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية : عضواً
- حميد القميمة عن فريق الأصالة والمعاصرة : عضواً
- لحسن ادعي عن فريق التجمع الوطني للأحرار : عضواً
- عبد الرحمان الدريسي عن الفريق الحركي : عضواً
- مولود السقوق عن الفريق الاشتراكي : عضواً
- ادريس الراضي عن فريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي : عضواً
- المبارك الصادي عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل : عضواً
- عدي شجري عن مجموعة العمل التقدمي : عضواً

■ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

عقدت اللجنة اجتماعين يوم الجمعة 22 دجنبر 2017 خصص الأول لدراسة مشروع قانون رقم 82.17 يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والذي طلبت الحكومة الأسبقية في دراسته طبقاً لأحكام الفصل 82 من الدستور، وقد صادقت عليه اللجنة بالإجماع .

فيما أتمت اللجنة خلال الاجتماع الثاني دراسة مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014، وصادقت عليه بالأغلبية.

■ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

أنهت اللجنة المناقشة العامة والتفصيلية لمشروع قانون 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وبعد أن حددت يوم الجمعة الماضي كآخر أجل لتقديم الفرق والمجموعات البرلمانية لتعديلاتها بشأن المشروع، من المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعاً يوم غد الثلاثاء 27 دجنبر 2017 بعد انتهاء الجلسة العامة للبت في هذه التعديلات والتصويت على المشروع برمته.

■ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الثلاثاء 19 دجنبر 2017 صادقت خلاله بالأغلبية على مشروع قانون رقم 103.14 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بعد تعديله.

■ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

■ الثلاثاء 26 دجنبر 2017 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة / قاعة عكاشه.

← البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

■ الأربعاء 27 دجنبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا / قاعة عكاشه.

← مواصلة دراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

■ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

■ الأربعاء 3 يناير 2018 على الساعة العاشرة صباحا / قاعة عكاشه.

← دراسة مشروع قانون رقم 02.15 يتعلق بإعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء.

رئيس مجلس المستشارين يقود وفدا هاما في زيارة

عمل إلى الصين الشعبية.



بناء على دعوة من السيد YU Zhengsheng، رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، قام رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، على رأس وفد، بزيارة عمل إلى جمهورية الصين الشعبية من 18 إلى 22 دجنبر 2017.

وتأتي هذه الزيارة في سياق تعزيز علاقات الشراكة المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية، والتي توطدت أكثر بعد الزيارة التاريخية

التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى جمهورية الصين الشعبية خلال شهر ماي 2016، والآفاق الواعدة التي فتحتها تلك الزيارة الميمونة لإقامة شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين.

وتندرج هذه الزيارة في إطار تدعيم علاقات الصداقة والتعاون الجيدة القائمة بين مجلس المستشارين واللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، والبحث عن سبل تقوية العلاقات الاقتصادية للبلدين، وتعزيز دور الجهات في الدبلوماسية خدمة لمصالح البلدين والشعبين الصديقين.

وضم الوفد المغربي، فضلا عن السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، السادة:

- المستشار محمد بكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجلس،

- المستشار عبد الإله حفطي، رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالمجلس،

- المستشار محمد علمي، رئيس الفريق الاشتراكي بالمجلس،

- المستشار أحمد حميميد، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ورئيس مجموعة الصداقة المغربية-الصينية بالمجلس.

كما ضم الوفد المغربي، كلا من السيد امحمد العنصر، رئيس جهة فاس - بولمان، والسيد إبراهيم مجاهد رئيس جهة بني ملال - خنيفرة.

وقد أظهرت المباحثات التي أجراها السيد الرئيس والوفد المرافق له مع المسؤولين الصينيين إرادة قوية لتطوير وتنويع الشراكة مع المغرب.

وفي هذا الإطار قال رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني يوي تشنغ شينغ إن المغرب شهد تطورا هاما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي تحت القيادة الرشيدة والدور الريادي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأبرز المسؤول الصيني، خلال المباحثات التي أجراها مع رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش يوم الثلاثاء 19 دجنبر 2017، عراقة علاقات الصداقة القائمة بين الصين والمغرب، مشيرا إلى أن هذه العلاقات ستعرف، السنة المقبلة، تخليد الذكرى الـ 60 لإقامتها لأن "المغرب كان ثاني بلد إفريقي يقيم علاقات مع الصين".

وذكر رئيس اللجنة بأهمية الزيارة التي قام بها سنة 2014 إلى المغرب والتي استقبل خلالها من طرف جلالة الملك محمد السادس، مؤكدا أن هذا الاستقبال ترك لديه انطبعا بالغا.

وبعد أن شدد يوي تشنغ شينغ على أهمية البعدين البرلماني والثقافي في تعزيز وتوطيد العلاقات الصينية المغربية، أعرب عن ارتياحه لكون المغرب والصين حافظا على استقرارهما وعلى متانة العلاقات المتميزة القائمة بينهما بالرغم من التحولات التي شهدتها العالم، داعيا إلى العمل على الرقي بالعلاقات الاقتصادية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين والتي رأت النور خلال الزيارة التاريخية لجلالة الملك محمد السادس إلى الصين.

ووصف رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني زيارة جلالة الملك محمد السادس إلى الصين بالناجحة على كل المستويات، مبرزا أن هذه الزيارة كان لها وقع ملموس على مسار توطيد العلاقات الثنائية للبلدين .



من جهته، قال السيد بن شماش إن "الإرادة السياسية لقائدي البلدين، والآفاق الواعدة التي فتحتها زيارة جلالة الملك محمد السادس إلى الصين سنة 2016، والمؤهلات التي يتيحها التوقيع الجيو - استراتيجي للبلدين، وكذا القواسم والقيم الإنسانية المشتركة، كلها تشكل عوامل تساعد على توطيد هذه العلاقات والارتقاء بها إلى شراكة استراتيجية نموذجية".

وأضاف السيد بن شماش أن "المغرب والصين الشعبية استطاعا

هزم البعد الجغرافي، خلال سنوات وجيزة، وتمكنا من إرساء أسس شراكة

استراتيجية شاملة بينهما"، مؤكدا أهمية تطوير هذه الشراكة لتحقيق الأهداف التي يتطلع إليها البلدان.

كما أجرى السيد الرئيس والوفد المرافق له يوم الأربعاء 20 دجنبر الجاري مباحثات ماثلة مع مسؤولين

عن الاتحاد الصيني للصناعة والتجارة، وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء اعتبر السيد بن شماش أن هذا

اللقاء كان فرصة لإبراز الأهمية الجيوستراتيجية للمغرب بطبيعة قربه من الاتحاد الأوروبي وعمقه الإفريقي، مبرزا أن

الطرفين أكدا أهمية فرص الاستثمار المتعددة التي يزخر بها المغرب، في مختلف المجالات.

كما أكد أن وعي الطرفين بأهمية تطوير الجهود الاستثمارية في المغرب وتعبيرها عن إرادة قوية للعمل

سويا لما فيه صالح الشعبين "يضعنا أمام رهان يستدعي تجاوب كل الفعاليات لترجمة هذه الإرادة إلى مشاريع

وبرامج عمل تعود بالمنفعة على البلدين".

وبعد أن شدد رئيس مجلس المستشارين على وعي الطرفين بأهمية البعد الجهوي كرهان راجح يفتح آفاقا

واعدة لتحقيق التنمية، أعرب عن تفاؤله بمستقبل العلاقات المغربية الصينية، داعيا إلى تقوية هذه العلاقات عبر

تبادل الزيارات ووضع الآليات المساعدة على العمل المشترك.

ومن جهته، قال السيد عبد الإله حفيظي، رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس

المستشارين، إن المباحثات مع الجانب الصيني أبرزت توفر المؤسسات الصينية على الأدوات المؤسسية للعمل في

إفريقيا على كل المستويات (المالية والقانونية والتجارية) في إطار استراتيجية واضحة المعالم تبنتها أعلى السلطات

الصينية لدعم طموحات الصين في التجارة الخارجية.

وأضاف السيد حفيظي أن الصين تسير بخطى ثابتة لتكريس النموذج الصيني للتنمية وأن التعاون

المغربي الصيني يستدعي إسهام كل الفاعلين في المغرب ووضع آليات كفيلة بدعم كل مبادرات الشراكة

الاستراتيجية التي وقع عليها البلدان سنة 2016 خلال زيارة جلالة الملك محمد السادس إلى الصين.

كما أشار السيد رئيس الفريق إلى أن المسار الصيني المغربي في حاجة إلى عقد العديد من المنتديات

واللقاءات العلمية لتعميق العلاقات بين الطرفين.

وفي السياق ذاته، أكد السيد محمد العنصر، رئيس جهة فاس بولمان، أن مشاركة الجهات في الزيارة

التي يقوم بها وفد مجلس المستشارين، برئاسة السيد بن شماش، تؤكد على البعد الجهوي الذي يسعى المغرب

إلى إعطائه للشراكة الاستراتيجية القائمة بين البلدين، وتعد فرصة سانحة لبحث آفاق العلاقات بين البلدين في

شقيها السياسي والاقتصادي.

وبعد أن أشار السيد العنصر إلى أن المباحثات مع الجانب الصيني كانت مناسبة لاستعراض أهداف سياسة الجبهة المتقدمة ودورها في تحقيق التنمية، أبرز أن المعطى الجديدة الذي برز خلال هذه المباحثات يتمثل في أن التعاون الثنائي دخل بابا آخر بعد أن أكد الجانبان على البعد الجهوي لعمليات التنمية.

وأضاف أن سياسة الجبهة المتقدمة، التي يعمل المغرب، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، على تدعيمها، أصبحت الإطار الأنسب لتحقيق التنمية الترابية والمجالية.

وخلال المباحثات التي أجراها مع رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني السيد تشانغ ده جيانغ يوم الأربعاء 20 دجنبر 2017، دعا رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش إلى إنشاء منتدى برلماني مغربي صيني، مبرزا الأهمية القصوى لهذا المنتدى لتبادل الخبرات والرقي بالعلاقات بين المجالس المنتخبة في البلدين، مشددا على أن المنتدى سيشكل فضاء لإرساء أسس جديدة للتعاون وسيساهم في تحقيق طموحات الشعبين المغربي والصيني.

ورحب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني باقتراح رئيس مجلس المستشارين، مشيرا إلى أنه من شأن هذا المنتدى أن يعمق العلاقات بين المجالس المنتخبة في البلدين.

وأعرب رئيس مجلس المستشارين، من جهة أخرى، عن يقينه بأن البلدين تحذوها إرادة قوية في الرقي بالعلاقات العريقة القائمة بينهما إلى مستوى الإرادة السياسية المعبر عنها من طرف قائدي البلدين، مبرزا أن الشروط نضجت لإعطاء دفعة قوية للشراكة الاستراتيجية الشاملة التي وقع عليها البلدان خلال الزيارة التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للصين سنة 2016

واستعرض رئيس المجلس الخطوات التي قطعها المغرب في ترسيخ الديمقراطية والتطور الذي عرفته المؤسسات المغربية والإصلاحات التي قادها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لتعزيز دولة الحق والقانون، وذلك في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم، مبرزا أن المملكة عززت رصيد الثقة الذي تتمتع به على المستوى العالمي ورسخت، انطلاقا من موقعها الجيوستراتيجي، علاقات قوية مع العالم العربي وأفريقيا.

وسجل السيد بن شماش بارتياح الرؤية الجديدة للصين في مجال العلاقات الدولية، مشيرا إلى أن مجلس المستشارين تحذوه رغبة قوية في النهوض بالعلاقات مع الصين ويتطلع للرفع من وثيرة المبادلات مع المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني.

المصدر:

■ استقبال خبراء من الشبكة الإفريقية لبناء السلم

استقبل السيد أحمد التوزي أمين مجلس المستشارين مرفوقا بالسيد رشيد المياري محاسب المجلس، مجموعة من الخبراء يمثلون ثلاثة عشرة بلدا إفريقيا ينتمون للشبكة الإفريقية لبناء السلم، التابعة لمعهد الأبحاث في العلوم الاجتماعية الموجود مقره بنيويورك، وذلك يوم الثلاثاء 12 دجنبر 2017 بقاعة المصطفى عكاشة بالمجلس.



وخلال هذا اللقاء، أبرز السيد التوزي الدور والجهود التي يبذلها المغرب من أجل استتباب الأمن والاستقرار في محيطه الجهوي والقاري، مشيرا في هذا الصدد إلى السياسة الرائدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في تعزيز التعاون جنوب - جنوب، وخاصة في محيطه الإفريقي.

واعتبر السيد التوزي أن القارة الإفريقية تواجه مشاكل متعددة تتعلق بالإرهاب، وضعف التنمية، وعدم الاستقرار، والهجرات غير القانونية والنزوح الجماعي جراء الحروب أو الجفاف بحثا عن الأمن الاقتصادي، في حين أنها تتوفر بالمقابل، على إمكانيات هائلة وثروات ضخمة من مواد أولية أساسية وأراضي خصبة، وموارد بشرية شابة في حاجة إلى التكوين والإدماج والتشغيل، وإمكانيات ينبغي استثمارها لتحويلها إلى ثروات لفائدة شعوب القارة الإفريقية.

وأكد السيد التوزي أن البلدان الإفريقية مدعوة إلى الاستثمار في بناء الثقة في النفس وفي القدرة الجماعية من أجل صياغة المستقبل الذي يستجيب لانتظارات شعوبها، مضيفا أن إفريقيا، اليوم، في أمس الحاجة إلى إطلاق ديناميات اقتصادية واجتماعية، وتوطيد مسارات الانتقال الديمقراطي، وتعزيز ديناميات المشاركة في صناعة القرارات المصيرية ذات الصلة بمستقبل القارة الإفريقية.

من جهته، استعرض مدير برنامج الشبكة الإفريقية لبناء السلم أهمية الدور الهام الذي تقوم به الشبكة من خلال تدريب خبراء وباحثين في مجال السلم عبر العالم، مؤكدا في هذا الصدد أن أزيد من 100 باحث استفادوا من منحة التدريب عبر مختلف الجهات بالقارة الإفريقية، وذلك في إطار التوجه الذي تعتمده الشبكة من أجل تشجيع البحث العلمي في مجال بناء السلم بالقارة الإفريقية.

وشارك الخبراء في ملتقى منظم بشراكة مع المعهد الإفريقي لبناء السلم وتحويل النزاعات الموجود بالرباط، كخطوة في اتجاه جعل المغرب بوابة على كل انشغالات القارة السمراء.

■ **أشغال اللجنة الاقتصادية و المالية و الاجتماعية
والتربوية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل
المتوسط**



احتضن مقر البرلمان البرتغالي بلشبونة يوم 18
دجنبر 2017 أشغال اللجنة الاقتصادية والمالية
والاجتماعية والتربوية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من
أجل المتوسط. وقد مثل البرلمان في هذه الأشغال السادة:

■ المستشار عبد الكريم المهدي، عضو فريق
اتحاد العام للمقاولات بالمغرب نائب رئيس
اللجنة

■ المستشار مبارك السباعي، رئيس الفريق
الحركي، عضو اللجنة.

■ النائب مصطفى ابراهيمي، عضو فريق العدالة و التنمية عضو اللجنة.

■ النائب عبد العزيز لشهب، عضو الفريق الاستقلالي عضو اللجنة.

وقد شكل هذا الاجتماع مناسبة لتبادل الرؤى حول موضوع المستقبل الرقمي
ومبادرة **BLueMed** من أجل البحث وتطوير فرص عمل ملائمة للثورة الرقمية حيث أجمعت التدخلات على
اهمية إيجاد إطار قانوني ينظم الاستعمال الإلكتروني المضطرد للمعلومات ويأخذ بعين الاعتبار المحافظة على
خصوصية المعلومات.

بداية اقترح أعضاء الوفد المغربي إضافة "الصحة" للمجالات التي تختص بها اللجنة و التنصيص عليها
ضمن تسميتها ،ومن جهة أخرى وتماشيا مع الالتزامات التي أكدتها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية في أجندة
سنة 2030 تداولت مداخلات أعضاء اللجنة حول برنامج عمل اللجنة لسنة 2017-2018 الذي سيتمحور
بالأساس حول موضوعين يتعلقان بسبل خلق فرص العمل والابتكار والتعليم العالي بمنطقة المتوسط حيث
تمت الإشادة بمضامين هذا البرنامج الذي يعتزم تعميق التفاهم بين برلمانات الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية
للإتحاد من أجل المتوسط حول موضوع تطوير الأعمال وتعزيز المشاركة بينها من خلال عقد اجتماعات بين
المختصين في هذا المجال.

كما استأثر موضوع قرار الرئيس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية
لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس بانشغال المتدخلين من ممثلي الدول
الأعضاء الذين عبروا عن رفضهم وقلقهم بشأن هذا القرار والتداعيات المحتملة له على عملية السلام في الشرق
الأوسط والذي سيساهم لا محالة في تعميق الأزمة بين أطراف النزاع.

وفي هذا الإطار أصدرت اللجنة في ختام أشغالها بياناً في الموضوع تشجب من خلاله هذا التصرف
الأحادي للرئيس الأمريكي وقد تقدم ممثلو دول المغرب، مصر، الأردن والجزائر بطلب تعديل صيغة البيان وجعلها
أشد وأقوى من خلال اعتماد كلمة "الرفض" بدل "القلق" الواردة في الصيغة الأولى للبيان.

■ **مجلس المستشارين يستضيف المؤتمر الإقليمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.**



نظم مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، المؤتمر الإقليمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وذلك يومي 14 و 15 دجنبر 2017.

وعرف هذا المؤتمر مشاركة ممثلين دوليين وإقليميين ووطنيين للحكومات والبرلمانات والمؤسسات العمومية، ومؤسسات حقوق الإنسان، والشركات، والنقابات، والهيئات المهنية والمجتمع المدني، فضلا عن جامعيين وخبراء مهتمين بمجال قضايا حقوق الإنسان في مؤسسات الأعمال.

وقد هدف المؤتمر الإقليمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى تعزيز الحوار متعدد الأطراف والتعاون حول قضايا حقوق الإنسان في مؤسسات الأعمال عن طريق نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأعمال التجارية وتعريف المؤسسات والشركات التجارية بمبادئها وأهدافها وأهميتها، وبما لها وما عليها من مسؤوليات تجاه محيط عملها؛ وتبادل الرأي حول الإجراءات الدولية في مجال تبنيت مبادئ احترام حقوق الإنسان في أنشطة مؤسسات الأعمال؛ وكذا تعزيز التعاون مع الشبكات الإقليمية والعالمية في مجال إدماج حقوق الإنسان ضمن العلاقات التجارية؛ وأيضا تحديد سبل العمل من أجل النهوض ببرامج العمل الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان في المؤسسات التجارية.

كما كان من أهداف هذه التظاهرة تعزيز مساهمة برلمانات منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ومؤسسات القطاع العام والخاص بالمنطقة، في بلورة سبل التوفيق بين قواعد التجارة وحقوق الإنسان وفق منطق تشجيع المؤسسات التجارية على احترام حقوق الإنسان، وكذا إيجاد طرق لتقديم مساهمة إيجابية في حمايتها.

وشكل تنظيم هذا المؤتمر الإقليمي مناسبة للوقوف عند بعض المحددات المستلهمة من المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان تنفيذاً لإطار الأمم المتحدة المعنون بـ "الحماية والاحترام والانتصاف"، والذي أقره مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 16 يونيو 2011، كمعيار عالمي لمنع ومعالجة خطر تعرض حقوق الإنسان لآثار ضارة مرتبطة بالنشاط التجاري.

وقد توج هذا المؤتمر بإصدار إعلان الرباط، في ما يلي نصه الكامل:

"إن المشاركين والمشاركات في فعاليات المؤتمر البرلماني الإقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، المنعقد يومي 14 و 15 من شهر دجنبر 2017 بمقر مجلس المستشارين بمدينة الرباط؛ بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان و الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومؤسسة وستمستر للديموقراطية؛

إذ يثمنون مبادرة مجلس المستشارين وشركاؤه وينوهون بالجهود المبذولة وبالرؤية الاستباقية بخصوص العديد من المواضيع، ومنها موضوع هذا المؤتمر "حقوق الإنسان والأعمال التجارية"؛

ووعيا منهم بالتحديات الجديدة والمعقدة لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات المرتبطة بدور الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى وما ينشأ عنها من احتمال إضرارها بحقوق الإنسان وحياة الأفراد عن طريق ممارساتها وعملياتها التجارية الأساسية، بما في ذلك الممارسات المتبعة في مجال التوظيف، والسياسات البيئية، والعلاقات مع الموردين والمستهلكين، والتفاعلات مع الحكومات، وما إلى ذلك من الأنشطة؛
وإذ يلاحظون أن هناك قضايا وانشغالات دولية جديدة خاصة بحقوق الإنسان ما فتئت تتفاقم باستمرار، وأن الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى كثيراً ما تكون معنية بهذه القضايا والانشغالات بحيث أصبح الأمر يستدعي وضع المزيد من المعايير والعمل على تنفيذها؛

وإذ يسلّمون بأنه رغم أن المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان وتأمين أعمالها واحترامها وضمان احترامها وحمايتها هي مسؤولية ملقاة على عاتق الدول أساساً، فإن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية، بوصفها من هيئات المجتمع، مسؤولة أيضاً عن تعزيز وكفالة حقوق الإنسان المنصوص عليها؛

وإدراكاً منهم أن من واجب المقاولات العمومية والخاصة الوطنية والشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى والمستخدمين والأشخاص العاملين فيها أيضاً، احترام الالتزامات والمعايير المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الأممية وغيرها من الصكوك الدولية والمبادئ التوجيهية.

وإذ يستحضرون، بهذا الخصوص:

- المعايير المنصوص عليها في الإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسات الاجتماعية وفي إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الصادرين عن منظمة العمل الدولية،
 - المبادئ التوجيهية حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الصادرة سنة 2011
 - مقتضيات مبادرة الاتفاق العالمي المتخذة في إطار الأمم المتحدة والتي تحت قيادة الأعمال على الالتزام بتسعة مبادئ أساسية تتعلق بحقوق الإنسان وأعمال هذه الحقوق، بما في ذلك حقوق العمل والبيئة؛
 - الاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم والاتفاقية رقم 98 بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية؛
 - إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والإنصاف" المتعلق بحقوق الإنسان والأعمال التجارية، الذي أعده الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية؛
 - القواعد المتعلقة بمسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان كما أقرتها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق وما جاء في التعليق على هذه القواعد من تفسير وشرح مفيد للمعايير الواردة في تلك القواعد؛
 - المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات ولجنة الاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسيات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمبادئ التوجيهية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.
- وإذ يؤكدون** بأن للشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية في كل سلاسل الإنتاج والمسؤولين عنها في مختلف المستويات التزامات ومسؤوليات في مجال حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى، وأن هذه القواعد الخاصة بحقوق الإنسان ستسهم في وضع وتطوير القانون الدولي فيما يتعلق بتلك المسؤوليات والالتزامات؛
- وإيماناً منهم** بأن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، بما فيها الحق في التنمية والبيئة السليمة والحقوق الفئوية؛
- وسعيًا إلى تكملة ودعم الجهود الرامية إلى تشجيع الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى على حماية حقوق الإنسان، نوصي نحن المشاركين بـ:

أولاً- بشكل عام، الحكومة والبرلمان والمؤسسات الوطنية لحقوق

الإنسان والمقاولات والنقابات والمجتمع المدني على بذل كل الجهود الممكنة لكي تصبح القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية معروفة ومحترمة على نطاق عام وواسع؛ وتبعا لديناميات الوطنية وحسب السياقات المحددة لكل بلد على حدة:

- التعجيل بالإعلان الرسمي، حيثما لم يتم ذلك بعد، عن بلورة خطط عمل وطنية للمقاولة وحقوق الإنسان وإطلاق مسلسل للتشاور مع كل المتدخلين؛
- اعتماد مقارنة دامجية في إعداد الخطط الوطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية للمقاولة وحقوق الإنسان مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء وبالفئات الهشة (عمالة الأطفال، الأشخاص في وضعية الإعاقة والأجانب)؛
- تحفيز المقاولات على وضع ميثاق داخلي عام للسلوك في مجال حقوق الإنسان؛
- تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كهيئات غير قضائية، في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية لضمان ضحاياها، بالفعل أو عدم الفعل، إلى سبل الانتصاف والجزر الفاعلين؛

• تعزيز دور نقط الاتصال الوطنية، في حال إرسائها -حسب البلد والموقع الجغرافي المعني- وفي سياق الاستجابة الفعالة، في هذه الحالة، للمبادئ التي تم اعتمادها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأوربا؛

• تعزيز التواصل مع الآليات الدولية ولاسيما فريق العمل التابع للأمم المتحدة وكذا الإقليمية وخاصة اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية وتشجيع تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين الفاعلين الأساسيين ضمن إطار التشبيك الإقليمي والدولي؛

• العمل على خلق آلية عربية تتولى مراقبة امتثال مؤسسات الأعمال التجارية لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛

• التأكيد على توصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بشأن حضر التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في المستوطنات والأراضي المحتلة؛

• العمل على تبليغ هذا الإعلان، عبر القنوات الدبلوماسية المعهودة، إلى جامعة الدول العربية، وإلى هيئات الأمم المتحدة المعنية؛

• التأكيد على ضرورة متابعة هذا الموضوع عبر عقد هذا المؤتمر كل سنتين وبالتناوب بين بلدان

المنطقتين.

ثانيا- بشكل خاص:

1- الحكومات: على بذل مزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق

الإنسان وكفالة احترامها، وعليها أن تمارس نفوذها بهدف المساعدة على تعزيز احترام حقوق الإنسان وضمانه.

- اتخاذ إجراءات ترمي إلى حماية حقوق الإنسان بوسائل منها مثلاً إنفاذ القوانين القائمة.

- ملاءمة التشريعات الوطنية مع كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، بما في ذلك ذات الصلة بفئات هشّة،

كالأطفال والنساء، والأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين؛

- وضع وتعزيز الإطار القانوني والإداري اللازم لضمان قيام تنفيذ القواعد والقوانين الوطنية والدولية

الأخرى ذات الصلة.

- إعداد خطط وطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية للمقاولة وحقوق الإنسان تهدف إلى إيلاء اهتمام خاص

بالنساء والفئات الهشة (عمالة الأطفال، الأشخاص في وضعية إعاقة والأجانب)؛

2- البرلمانات: تعزيز دور البرلمانات في المساندة والمساهمة في تفعيل القواعد والمبادئ ذات الصلة بهذا

الموضوع من خلال:

- استثمار دورها الرقابي الذي يجب أن يتقوى في كل ما يتعلق بالتدقيق في السياسات العمومية

وإجراءاتها التجارية، ومن خلال أيضا تقديم توصيات للإصلاح وملاءمة التشريعات مع الإطار والقواعد والمبادئ الأيمية؛

- استثمار دورها التمثيلي، لما يتمتع به البرلمانيون والبرلمانيات من إمكانية الوصول المباشر إلى المواطنين،

وتزايد مشاركة البرلمانات مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين، وبهذه الطريقة، قد تتاح للمجتمعات المتأثرة بالأضرار سبل إضافية للانتصاف؛

- استثمار دورها التشريعي، من خلال سن قوانين جديدة وملائمة القوانين الموجودة لمعالجة الثغرات

وأوجه النقص وتوفير سبل الانتصاف والجبر.

3- المقاولات:

- استحضار المسؤولية الاجتماعية للمقاولات في هذا الموضوع؛

- وضع أنظمة داخلية للعمل تتوافق مع القواعد والمعايير الدولية المنصوص عليها في المواثيق والصكوك

الدولية وتقوم بتعميمها وتنفيذها؛

- الخضوع لعمليات مراقبة وتحقق دورية من جانب الأمم المتحدة وآليات دولية وإقليمية ووطنية أخرى

سواء كانت قائمة بالفعل أو سيتم إنشاؤها فيما يتعلق بتطبيق هذه القواعد؛

- دعوة جميع الشركات للمساهمة في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وتحمل مسؤوليتها الاجتماعية

في هذا الباب.

4- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

- تعزيز صلاحيات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتشمل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية لضمان وصول الضحايا إلى الانتصاف والجرم.

5- المجتمع المدني:

الإقرار بأهمية ودور الشراكة مع المجتمع المدني لما يضطلع به من تعزيز المثل العالمية ودعمها باعتبار " المجتمع المدني " هو القطاع الثالث من قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب مع الحكومة وقطاع الأعمال.

وفي الختام، ينوه المشاركون بما عبرت عنه الجهات المنظمة لهذا المؤتمر البرلماني الإقليمي من استعداد لتعبئة ما يلزم من إمكانيات الشراكة والتعاون لتوفير الشروط الكفيلة بتحفيز وإثراء الحوار العمومي الحر والتعددي ووفق مقاربة تشاركية ومستلهمة للممارسات الفضلى عالميا، بهدف وضع أسس المساهمة الوطنية لأجراً إطار عمل الأمم المتحدة ذو الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومن باب الأولوية، السعي إلى مباشرة عمليتين قوامهما:

- إعداد الدليل البرلماني حول حقوق الإنسان في نطاق الأعمال التجارية بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر كاستجابة للمشاورات مع فريق العمل حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية والبرلمانات العربية للمساهمة في تكريس هذا المجهود المعياري الدولي؛
- إعداد خارطة طريق مباشرة ومرافقة مسلسل المشاورات لغاية بلورة مساهمتنا البرلمانية بمعية مؤسستنا الوطنية لحقوق الإنسان وإدماج كافة أصحاب المصلحة، كورقة توجيهية وتنفيذية لإعداد الخطة الوطنية وتحفيز حكومتنا ومدتها بما يكفي من الخبرة والاستشارة اللازمتين.

المملكة المغربية، مجلس المستشارين، الرباط يوم 15 دجنبر 2017

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 537218319

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.Parlement.ma